

Distr.: General
3 May 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة التاسعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والخمسون
البندان ٦٧ و ١٥٦ من جدول الأعمال
استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٣ أيار/مايو ٢٠٠٤ موجهتان إلى الأمين العام
وإلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لإسرائيل
لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم في أعقاب آخر هجوم إرهابي فلسطيني يُرتكب ضد مواطني إسرائيل.

فبعد ظهر يوم الأحد ٢ أيار/مايو ٢٠٠٤، نصب إرهابيان فلسطينيان كميناً مميّتا لسيارة إسرائيلية عند مدخل مستعمرة غوش قطيف بقطاع غزة، وقتلا تالي هاتويل البالغة ٣٤ سنة من العمر، وكانت في الشهر الثامن من حملها، إضافة إلى بناتها الأربع الصغيرات، هيلة، ١١ سنة، وهدار، ٩ سنوات، وروني، ٧ سنوات، وميراف، ستنان. وكانت تالي هاتويل تعمل أخصائية اجتماعية في المجلس الإقليمي لساحل غزة وتعتني بأسر ضحايا الإرهاب. وقد ندب دافيد هاتويل زوجته وبناته يوم الأحد أثناء مراسم الدفن في عسقلان وهو واقف إلى جانب جثامينهن المسحاة قائلًا: "لقد كنا في غاية السعادة، أما الآن فقد انتهى كل شيء. أنتن أزهار ي ولن أنساكن أبداً".

وقد فتح الإرهابيان النار على السيارة الصغيرة وتسببا في انحرافها عن الطريق. ثم اقتربا من المركبة واغتالا كل واحدة من الراكبات بطلقة نارية مباشرة، بمن فيهن البنت الصغرى التي كانت جالسة في مقعد الأطفال الخاص بها. وقد وُجِدَت السيارة مُتَقَبَّة بالرصاص وبساطها الداخلي مضرَّج بالدماء. وأصيب مدني إسرائيلي آخر من أهالي أوهاد



الواقعة في منطقة أشكول كان على متن سيارة أخرى، بجروح من جراء طلقات نارية، كما جرح جنديان. وفجر إرهابيان أيضا عبوة ناسفة قرب المكان الذي حدث فيه إطلاق النار. وقد أعلنت كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح التي يتزعمها ياسر عرفات نفسه، ومنظمة الجهاد الإسلامي مسؤوليتهما عن الهجوم "البطولي" في مكالمة هاتفية مع وكالة الأسوشيتد برس. ومن المقرر الاحتفال بالمذبحة في المنطقة الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية بغزة في وقت لاحق من هذا الأسبوع.

إن هجوم أمس دليل آخر على أن السلطة الفلسطينية فشلت فشلا استراتيجيا في اتخاذ أية خطوات ميدانية لإلقاء القبض على الأفراد والمجموعات الذين يخططون وينفذون هجمات عنيفة ضد الإسرائيليين، وتعطيلهم وكبح جماحهم. كما أن الرفض السافر للزعامة الفلسطينية الاضطلاع بواجباتها في مكافحة الإرهاب يشكل نقضا مباشرا للالتزامات التي تعهدت بها في إطار خريطة الطريق، وفي مناسبات أخرى، وهي التزامات تفرض على السلطة الفلسطينية الحيلولة دون وقوع "أية أعمال عنف ضد الإسرائيليين في أي مكان"، كما يشكل انتهاكا صارخا لأدنى الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي وحقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن. لكن هذه الهجمات أكثر من أن تكون أخطر ما ارتكب من الانتهاكات القانونية، لأن القتل الوحشي لأولئك الشباب الخمس ينم عن الاستهتار بالقيم البشرية الأساسية، وقد بلغ تسامح الزعامة الفلسطينية مع هذه الهجمات ودعمها لها حدا إجراميا في فساده الأخلاقي.

وتناشد إسرائيل أعضاء المجتمع الدولي وهيئاته بالتنديد تنديدا لا إهمام فيه بالقتل المتعمد للمدنيين الأبرياء، وإبلاغ الزعامة الفلسطينية وأنظمة الحكم التي تمول الإرهاب، على نحو يبين، برفضهم البات للأساليب الإرهابية، وبأنهم لن يرضوا بأقل من التفكيك الكامل للمنظمات الإرهابية، وببذل جهود متواصلة لمنع الإرهاب وتقديم مرتكبيه ومن يساندوهم للعدالة، وفقا للقانون الدولي والاتفاقات الموقعة بين الطرفين، وقرارات مجلس الأمن، وعلى الأخص القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وليست هناك وسيلة ممكنة لوضع حد لاستراتيجية الإرهاب والعنف الفلسطينية، وتحقيق تقدم نحو رؤية الحل القائم على الدولتين الذي يتم التفاوض عليه كجزء من عملية خريطة الطريق، إلا باتخاذ موقف موحد وصارم ضد مرتكبي هذه الجرائم.

وإنني أقدم هذه الرسالة إلحاقا برسائل عديدة تتناول بالتفصيل حملة الإرهاب الفلسطيني التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وتوثق للجرائم التي لا بد أن يخضع الإرهابيون ومؤيديهم للمساءلة التامة على اقترافها.

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البندين ٦٧ و ١٥٦ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن. وثمة رسالة مطابقة يجري تقديمها إلى رئيس مجلس الأمن.

(توقيع) السفير أرييه ميكيل
القائم بالأعمال المؤقت
